

**قوة الإنسانية**  
مجلس مندوبي الحركة الدولية  
للصليب الأحمر والهلال الأحمر  
٨ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



**AR**

CD/19/4DR

الأصل: بالإنجليزية

لاتخاذ قرار

**مجلس مندوبي**  
**الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر**

جنيف، سويسرا  
٨ ديسمبر ٢٠١٩

**مشروع**

**بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة**

**وثيقة من إعداد**

**الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر**

**واللجنة الدولية للصليب الأحمر**

جنيف، أكتوبر ٢٠١٩

## مشروع بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة

يعبر هذا البيان عن مدى جدية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة الدولية) في نظرها إلى مسألة النزاهة.

إن النزاهة والسلوك الأخلاقي لكل مكون من مكونات الحركة الدولية، على المستويين الفردي والمؤسسي، يرتديان أهمية بالغة للحركة بأسرها.

يشكل التزام الحركة الدولية بالمبادئ الأساسية، إلى جانب الالتزام بأطرنا النظامية والتنظيمية والسياسية الشاملة، ركيزة عملنا الإنساني الأخلاقي المبني على المبادئ. وهذا الموقف هو ضرورة حتمية للاضطلاع بعملنا الإنساني بصورة فعالة، وهو أساسي لكسب قبول وثقة الناس والمجتمعات المحلية الذين نسعى إلى خدمتهم والاحتفاظ بهم، بما في ذلك في الظروف الحساسة وغير الآمنة.

تلتزم الحركة الدولية بضمان جعل أماكن عملنا آمنة للجميع وبصون وتعزيز كرامة موظفينا ومتطوعينا ونزاهتهم. وتتعهد بضمان جعل مسألة منع كل أشكال إساءة التصرف والحماية منها جزءاً لا يتجزأ من عملنا، وبعدم التسامح أبداً مع أي شكل من أشكال التمييز أو المضايقة أو التعسف أو الاستغلال.

ومن الأهمية بمكان ضمان الالتزام بمعايير السلوك الفردية، بما في ذلك عن طريق اعتماد قواعد وآليات وإجراءات مؤسسية وتطبيقها بشكل صارم ومنصف، فضلاً عن مراجعتها وتكييفها باستمرار من أجل مواجهة المخاطر الناشئة والسياقات المتغيرة. ونحن نلتزم، كمكونات للحركة الدولية، التزاماً قاطعاً بمنع الإخلال بالنزاهة والسلوك غير الأخلاقي لقادتنا وموظفينا ومتطوعينا، والتصدي لهذه الحالات.

تعترف الحركة الدولية بأن من الأساسي احترام التنوع والتوازن بين الجنسين وتحقيق ذلك في قوانا العاملة من أجل ضمان النزاهة والثقة والمساءلة ودعمها. وينبغي أن يمثل المتطوعون والموظفون والقادة تنوع حركتنا وتنوع السكان الذين كلفنا بخدومتهم.

تتعهد مكونات الحركة بالعمل معاً لضمان الخضوع لمساءلة المجتمعات المحلية التي نعمل معها. وسنسعى إلى ذلك من خلال العمل مع الناس والتواصل معهم لتحسين فهمنا لاحتياجاتهم وأوجه ضعفهم وقدراتهم المتنوعة، ومن خلال تأمين إمكانيات الوصول الآمن والمنصف وإتاحة الفرص لمشاركهم الفاعلة في القرارات التي تخصهم. وسيكون هدفنا المنشود ضمان فعالية أعمالنا الجماعية وقدرتها على احتواء الجميع وخضوعها للمساءلة وفقاً لالتزامات الحركة الخاصة بمشاركة المجتمعات المحلية والمساءلة.

إن الحركة الدولية عازمة على ضمان أنسب مستويات المساءلة إزاء الحكومات والمانيين والشركاء تماشياً مع مبادئنا الأساسية. وتتطلع مكونات الحركة إلى أن تكون شفافة ومنفتحة وتسمح بالاستخدام المناسب للسجلات المؤسسية والمالية، في ظل احترام الخصوصية وضمان حماية البيانات. وتعترف الحركة بأن الشفافية، بما في ذلك في ظل التحديات، تُعد أساسية لترسيخ الثقة مع مختلف الجهات المعنية.

وتلتزم الحركة الدولية بضمان حماية المتبلغين عن المخالفات بحيث يستطيع الأفراد التصرف لصالح منظمهم دون خشية التبعات أو الانتقام. كما تلتزم أيضاً بحماية السرية والحق في المعاملة وفقاً للأصول القانونية إزاء الأشخاص الذين هم موضع ادعاءات أو تحقيقات.

تلتزم الحركة الدولية بالاستناد بشكل أكبر إلى الهياكل القائمة، ووفقاً للاقتضاء، تجميع الموارد والخبرات، بما في ذلك موارد وخبرات الشركاء، من أجل تزويد كل مكونات الحركة بالدعم والتدريب والتعليم والتوجيه الفعال في مجال تعزيز القواعد والإجراءات والآليات الخاصة بالنزاهة والمساءلة. وتشكل تنمية الجمعيات الوطنية نهجاً فاعلاً في تعزيز القدرات المحلية والوطنية الرامية إلى الكشف المبكر عن المخاطر المرتبطة بالنزاهة وإدارتها بصورة فعالة، ومن ثم الاسهام في جدوى الخدمات المقدمة إلى المحتاجين ونطاقها واستدامتها.

وسيقدم المزيد من الدعم إلى الجمعيات الوطنية لتعزيز إدارة المخاطر من خلال مراجعة قاعدتها النظامية والقانونية والأطر التنظيمية والسياسية المرتبطة بها، تماشياً مع توجيهات الحركة الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية التي اعتمدت مؤخراً، وإطار الاتحاد الدولي للنزاهة.

وستواصل اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية استعراض النظم الأساسية للجمعيات الوطنية بشكل منتظم.

إضافة إلى ذلك، تتعهد مكونات الحركة بأن تعكس شروط شراكاتها، التي تشمل أيضاً شراكاتها داخل الحركة، الالتزام الراسخ بالنزاهة والمعايير الأخلاقية، بما في ذلك عن طريق أحكام وشروط اتفاقات الشراكة الموقعة، وتحديد عمليات إدارة المخاطر المناسبة وتنفيذها.

وستتولى قيادات الجمعيات الوطنية معالجة قضايا النزاهة الداخلية، أو تتولى ذلك، عند الاقتضاء، لجنة الامتثال والوساطة في الاتحاد الدولي مع تطبيق العقوبات من خلال مجلس إدارة الاتحاد الدولي وجميعته العامة.

ويتولى مكتب التدقيق الداخلي والتحقيق والتحقيقات المتعلقة بمشاكل النزاهة داخل أمانة الاتحاد الدولي تحت إشراف لجنة تدقيق الحسابات وإدارة المخاطر وفقاً للاقتضاء. وتُفرض العقوبات الخاصة بقضايا الإخلال وفقاً للنظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين، وينشر تقرير سنوي عن كيفية معالجة مصادر القلق الهامة.

وستحسن اللجنة الدولية قدراتها في مجال إدارة المخاطر الاستراتيجية المؤسسية والتشغيلية بصورة استباقية، كما ستحرص على التحقيق في ادعاءات سوء السلوك، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك العقوبات. وستسعى إلى تعزيز النظم الرامية إلى رصد الامتثال وقياسه بصورة فعالة، وتواصل وضع النظم والعمليات استجابة للطلبات بزيادة الشفافية والإبلاغ، وتحسين قدراتها في مجال الكشف عن المخاطر.

سوف يعقب هذا البيان تقديم خطة واضحة للتشاور بشأن تحسين النهج المستخدم لإزاء مسألة النزاهة في الحركة، وتنفيذه ورصده. وتتعهد بإحاطة مجلس المندوبين المقبل في سنة ٢٠٢١، ومن ثم المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، علماً بالتقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في هذا البيان.